



النص الكامل لخطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد

العرش

طنجة 30 يوليوز 2007

”الجلالة الملك محمد السادس“
23 يوليوز 2007
طنجة 30 يوليوز 2007

شعبي العزيز،

نخذ اليوم، الذكرى الثامنة لاعتلائنا العرش في مرحلة تاريخية، حافلة بإصلاحات عميقة، وقضايا مصيرية. وفي سياق تحولات متسارعة، وتحديات، لا سبيل لرفعها إلا برؤية شمولية واضحة، وبالتخليك المحكم للأسبقيات الملحة. والاستمرارية في تعزيز ما تحقق من منجزات. والنهوض بالإصلاحات، التي لا مناص منها، لبناء مغرب المستقبل مغرب المبادرات والإنجازات، والأوراش وكسب رهانات، مهما كان حجم التحديات. سبيلنا انتهاج المقاربة الديمقراطية، التشاركية، في اعتماد على الذات وعلى مواردنا البشرية، التي هي أفضل نعمة يمكن أن يهبها الإنسان من خالقه.

واني أخاطبك، بصفتي أمير المؤمنين، مؤتمنا على قيادتك، بالبيعة والدستور. كما أتوجه إليك، باعتباري ملكا - مواطنا أمتشعر الانشغالات الحقيقية لكل مغربي ومغربية، من خلال تفقدي الميداني لأحوالهم. وهو ما يجعلني حريصا، في نفس الوقت، على التوجهات الكبرى، والانشغالات اليومية للمغاربة قاصبة. ضمن نسق متكامل من الأسبقيات، لتعزيز الإصلاحات البنوية المنجزة، وتسريع التفعيل الأمثل لتلك التي هي في صريق الإنجاز والنهوض بأخرى جديدة.

شعبي العزيز، تعرف قضية وحدتنا الترابية منعكفا حاسما، أفرزته المبادرة المغربية للتفاوض بشأن



تحويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، في إطار سيادة المملكة، ووحدةها الوطنية والترابية.

وإننا لمرتاحون لموقف مجلس الأمن، والأمم المتحدة، في دعمها لمبادرتنا، ووصفها بالجدية والمصادقية، ولكل رعاية أممية مسؤولة وبناءة، للتفاوض الجاد والصادق بشأنها. كما نشيد بالقوى الفاعلة في المنتظم الدولي، والبلدان الشقيقة والصديقة، التي ساندتها. وهو ما جعلها تفرض نفسها على الأجندة الدولية. باعتبارها، شكلا ومضمونا، نمطا حديثا لتقرير المصير، مطابقا للشريعة الدولية غير المغلوطة.

ونود التأكيد، باسمك شعبي العزيز، على عزم المغرب الصادق على التفاوض الجاد، على أساس أمرين: أولهما أن بلادنا قد شاركت بحسن نية، في الجولة الأولى من المفاوضات. والمغرب على استعداد دائم للتفاوض على الحكم الذاتي فقط، كل الحكم الذاتي، ولا شيء غير الحكم الذاتي. وثانيهما، أن الحكم الذاتي المتوافق حوله، لن يكون إلا في إطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة، غير القابلة للتصرف، والتي لا مساومة فيها. ووحدةها الوطنية المتلاحمة، التي لا تفريق فيها. وحوزتها الترابية غير القابلة للتجزئة. ومهما يكن مسار المفاوضات شاقا وصعبا، فإن بدنا متبقي ممدودة إلى كل الأصراف الحقيقية، المعنية بالتسوية السياسية لهذا النزاع المفتعل، لإقناعنا بالفرصة التاريخية، التي تتيحها. غايتنا جعلها انتصارا لجميع الأصراف، وللحق والمشروعية، وفرصة لتغليب روح الأخوة وحسن الجوار، والوحدة المغاربية.

وإننا لواثقون من كسب مسار تقرير المصير التوافقي، بعون الله، وبفضل الإجماع الوطني، بمشاركة جميع الصحراويين، دونما إقصاء أو تمييز داعين كافة رعايانا الأوفياء، أبناء الصحراء المغربية، المغتربين عن الوطن، أينما كانوا. ولا سيما المحاصرين بتندوف، للعمل على توسيع انخراط كل إخوانهم، في هذه المبادرة المحققة لمصالحهم ولم شملهم، وصون كرامتهم.

وفي هذا السياق، نتوجه بعبارات الإشادة والتقدير، لقواتنا المسلحة الملكية.



ولاسيما تلك المرابطة بأقاليمنا الجنوبية. مؤكدين لها سابق رضانا. واعتزازنا بالشعب المغربي بصمودها، وبتضحياتها، في سبيل صيانة وحدة الوطن. وسنظل حريصين على النهوض بالأوضاع الاجتماعية، لكل فئاتها، بما فيها المتقاعدون.

ولتعزيز التحول الإيجابي، الذي أفرزته هذه المبادرة الواعدة، فإننا مكالمون بدعمها بمبادرات ديمقراطية وتنموية، في إطار إستراتيجية شمولية. علاوة على التعبئة الجماعية، وتمتين الجبهة الداخلية. فالمبادرة غرس صيب، علينا أن نتعهد به بالرعاية المستمرة. وسيلتزم المغرب بكل اتفاق سياسي على أساسها، مع جميع الأصدقاء الفعلية.

وكيفما كان الحال، فلن يكون المغرب رهينة لحسابات الغير بل سيمضي قدماً في تصوره السياسي. سلاحنا الذي لا تحده قوة، هو صيدنا الديمقراطي الثمين، والذي يحق لنا الاعتزاز به كنموذج متقدم في منطقتنا.

وفي هذا السياق، فإن على الجميع أن يجعل من انتخاب مجلس النواب المقبل موعداً جديداً لترسيخ الممارسة الديمقراطية المألوفة. وتجسيد إرادتك الحقيقية، وإفراز أغلبية حكومية ذات مصداقية ومعارضة فاعلة وبناءة، على أساس برامج ملموسة وهادفة، وليس شعارات فارغة مبتذلة للإصلاح والتغيير فمن شأن ذلك أن يفضي إلى مزيدات عبثية، شعارها: "إصلاح الإصلاح وتغيير التغيير".

وستجدني، شعبي الوفي، دوماً في مقدمة المتصددين لكل خطاب مشكك في جدوى الانتخابات والأحزاب الوصنية. وكذا لكل الممارسات المغرضة، التي تستهدف مصداقيتها. فما بلغناه من نضج سياسي، يقتضي نبذ المفاهيم الخاطئة العدمية والتضليلية لحرمة الاقتراع.

فالانتخابات ليست صراعاً حول هوية الدولة أو مقومات نظامها. من إسلام وسلفي منفتح، وملكية دستورية، ووحدة وحصنة وترايبية، وديمقراطية اجتماعية. فتلكم ثوابت تعد محط إجماع وحصني راسخ. ولا وجود لدولة بدون ثوابت ومقدمات. كما أن جوهر الاقتراع، لا يكمن في التنافس حول الاختيارات الكبرى للأمة، التي هي موضع توافق وحصني، وعماد التصور العصري، كدولة القانون والمؤسسات، والمواطنة القائمة على الالتزام بحقوق وواجبات الإنسان، والليبرالية الاقتصادية، والمبادرة الحرة، والتضامن والعدالة الاجتماعية، والانفتاح على العالم. وهو ما



نحن مؤتمنون على استمراره مهما تغيرت الظروف. وذلك في نطاق منظورنا للملكية
المواطنة .

وحتى لا تتحول ثوابت الأمة وخياراتها إلى مجرد شعارات؛ فإننا نسجل بارتياح التوجه الجديد
للأحزاب الجادة. وهذا هو الأهم، لصرح برامج انتخابية محددة وواضحة.

وذلكم هو المجال الفسيح لجدوى الانتخابات، المفتوحة أمام تنافس الهيئات الحزبية، وتحديد
أسبقيات الولاية التشريعية القادمة لحسن تدبير الشأن العام ، وفق الاختيار الشعبي الحر. وهنا أريد
التأكيد أن النظام الذي ارتضيناه، هو الملكية الفاعلة، التي لا تختزل في مفهوم أو ملكة منفصلة
تنفيذية، أو تشريعية أو قضائية. إنها الملكية المغربية الأصيلة التي عززناها بالمواطنة التمتوية، في
التزام بمشروعيتها، الدينية والتاريخية والدستورية والديمقراطية، ووفاء لكفاحها الوطني،
وتضحياتها من أجل سيادة الوطن ووحدته وتقدمه، وما يميز شعبها وعرشها من تجاوب عميق.

ومهما كانت مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية، فإننا نرى من الضروري استكمالها
بالديمقراطية التشاركية العصرية. الأمر الذي يمكننا من الاستفادة من كل الخبرات، الوطنية
والجهوية، والمجتمع المدني الفاعل، وكافة القوى الحية للأمة، ومشاريها وتياراتها، أيا كان
موقعها، والتي لها مكانتها لدى جلالتنا، ورأيها المحترم في الشأن العام، في نطاق سيادة القانون
ودولة المؤسسات. وهذا ما يشمل القضايا المصيرية للأمة. وفي جميع الأحوال، فإننا ملتزمون بعرض
مقترحاتها على المؤسسات الدستورية، والهيئات المختصة، للبت فيها.

كما نتنص من أحزابنا الوطنية، إبراز نخب مؤهلة لحسن تدبير الشأن العام، والمساءلة
والمحاسبة على حصيلة أعمالها.

ومن هنا أعول عليك شعبي الوفي، في امتشاع جسامه المسؤولية الملقاة عليك، في حسن
اختيارك لممثلك، من خلال انتخابات نزيهة، سيكون لنا موعد قريب للوقوف معك، على ما
يلزم لجعلها محطة هامة، للمضي قدما من أجل تتويج الإصلاح المؤسسي التدريجي بتغيير شامل
وأسمى.

يبعد أن هذا لا ينبغي أن يحجب عنا وجوب إعلاء الأسبقية، في المرحلة الراهنة، لمسألتين



ملحتين: أولهما، دعم ومواكبة الدينامية الإيجابية، التي خلقتها مبادرة الحكم الذاتي، في تعبئة شاملة لخوض المراحل المقبلة. والثانية: كسب رهان الاستحقاقات الانتخابية القريبة، لإفراز مشهد سياسي معقلن وسليم. عمادته أغلبية منسجمة، تنبثق عنها حكومة مترابطة. حكومة فعالة، قائمة على أقطاب محددة، متكاملة وناجعة، وفق أولويات السياسة العامة للبلاد. وليس مجرد اعتبارات سياسية ضيقة، أو حسابات عديدة. فمجالات العمل السياسي النبل واسعة. ولا تنحصر فقط في الفوز بمقعد برلماني، أو منصب حكومي، بل تشمل المجال الفسيح والأقرب للمواطن، من خلال الصلاحيات الواسعة المخولة للجماعات المحلية. سواء كانت من الأغلبية أو من المعارضة، بفعل الانتخابات التي تمكنها من سلطة فعلية في تدبير شؤونك اليومية.

شعبي العزيز، إن تحصين مكاسبنا الديمقراطية، رهين بمواصلة مسارنا التنموي، وتوطيد الأمن والاستقرار وإدارة القرب. وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على إعطاء دفعة قوية للمشاريع الواعدة، للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، باعتبارها ورش عهد مفتوح باستمرار. وسنكفل ساهرين، ميدانياً، على المتابعة والتقييم المستمر، لحسن إنجاز مشاريعهما. ولن نسمح بأي توكيف مغرض أو مصلحي، بحولها لمجرع شعار أجوف. فهدفنا الأسمى ينبغي أن يظل النهوض بأوضاع الفئات، التي تعاني آفات الفقر والامية، والتمهيش والإقصاء، بما يكفل تحصيلها من نزوعات التصرف والانفلاق والإرهاب. وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد أن الجميع مسؤول عن تحرير الصاقات الخلاقة والمتنورة للشباب، واستثمارها في الأعمال الخيرة. بذل تركها لقمة سائغة للظلاميين، الذين يشحنون ضعاف النفوس والعقول، بحملها على الأفعال الانتحارية، المحرمة شرعاً وقانوناً.

وفي هذا السياق، نجدد تنويعنا بالإدارة الترابية، وبأسرة الأمن الوطني والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، مؤكدين موصول عنايتنا بكافة الساهرين على شؤون الدفاع والأمن. رعاية منا لأوضاعهم الاجتماعية، وتكفلاً بأسرهم، بما هو جدير بتضحياتهم، في سبيل أمن المواطنين وحوزة الوطن. كما نعتن بما أبانوا عنه من يقظة وتعبئة وتفان، في التصدي للأفعال الإجرامية، من عدوان وإرهاب وتهريب.

ونود الإشادة بروح المواطنة المسؤولة، التي أبدتها المواطنون والمواطنات.

إيماناً منهم بأن الأمن شأن المجتمع بأكمله. وأنقذين أن الإرهاب المقيت، لن ينال من توجهنا،



الذي لا رجعة فيه . حريصين على تحفيز منابعه، باعتماد مقاربة شمولية، متعددة الأبعاد، تقوم على تعزيز الأمن الوطني، الذي أمرنا بمده بالوسائل المادية والبشرية اللازمة، في تكامل للعمل التنموي، مع الإبداع الثقافي والفكري، كفاعل قوي، في محاربة التصرف والكلاميين مؤكداين ضرورة نهوض العلماء، والمثقفين وهياتهم، بمسؤولياتهم في التوجيه والتنوير. ولذا كان من لصيقة الفكر أن يمر بفترات مد وجزر، فإنه من غير المقبول جعل أزمة الفكر تترك المجال فارغا للترويج لفكر الأزمة. فبلادنا في أمس الحاجة، لبعث صوة دينية متنورة، ونهضة فكرية عصرية.

شعبي العزيز، لقد حققنا العديد من المكاسب، في إنجاز المشاريع المبرمجة، في القطاعات التي توافرت للحكومة فيها رؤية واضحة. مما جعل المغرب يصبح، والله الحمد، ورثا كبيرا، تنتشر في ربوعه المشاريع الميكالية، الوطنية منها والجهوية والمحلية. وما كان لنا لنحقق ذلك، لولا ثقة المواطنين والمستثمرين، والمصدقية التي يحظى بها المغرب لدى شركائه الأجانب، بفضل التزامه بالحكمة الجيدة.

ولدعم هذه المكاسب، على الجميع أن يشمر على مساعد الجد وقوة الإرادة، لاستكمال الإصلاحات المنجزة والجارية، بإطلاق أوراق حيوية أخرى. ودعم المبادرات الحرة، بتشجيع وتحفيز الشباب على إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة. فضلا عن مساندة المقاولات الكبرى الموهنة. غايتنا المثلى توفير فرص الشغل المنتج للشباب. وذلك هو المحك الحقيقي لمصدقية أي برنامج سياسي.

وهنا أقول: كفى من مجرد التشخيص النظري للأوضاع، ولمكان الاختلالات، فلدينا من الدراسات الموضوعية، التي أنجزتها الهيآت والمؤسسات، ما يشفي الغليل. ولم يبق أمامنا إلا اقتراح برامج قابلة للإنجاز، آخذة بعين الاعتبار أسبقيات كل فترة.

ويأتي القضاء في لصيقة القطاعات، ذات الأسبقيات في المرحلة المقبلة. فالعدل بقدر ما هو أساس للملك، فهو قوام دولة الحق، وسيادة القانون والمساواة أمامه.

ودعامة للتنمية وتشجيع الاستثمار. لذا يتعين على الجميع التجند لتحقيق إصلاح شمولي للقضاء، لتعزيز استقلاله الذي نحن له ضامنون. هدفنا ترسيخ الثقة في العدالة، وضمان الأمن القضائي،



الذي يمر عبر الأهلية المهنية، والنزاهة والاستقامة. وسيلتنا صيانة حرمة القضاء وأخلاقياته، ومواصلة تحديثه وتأهيله، هيكله وموارد بشرية ومادية، وإصدار قانونياً عصرياً.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا نولي نفس الاهتمام، لتنفيذ الأجود لإصلاح الورش المصيري، للتربية والتكوين، الذي لا مستقبل للأجيال الصاعدة، بدون الجرأة في معالجة معضلاته.

ذلكم أنه برغم الجهود الصادقة، لتنفيذ ميثاق التربية والتكوين، الذي يكل إصاراً مرجعياً مؤسسا، فإن النتائج الكمية، لم تحقق التغيير النوعي، والتأثير الملموس في التربية القومية، والاستجابة لحاجيات الاقتصاد.

لذلك، يتعين الانقلاب، قبل فوات الأوان، على مواصلة تعزيز الحكامة الجيدة في هذا القطاع، وإيجاد حلول موضوعية للقضايا العالقة، وفي صلبها إشكالية التمويل، وعقلنة تدبير الموارد، ولغات التدريس، وتحديث البرامج والمناهج، والتركيز على محور الأمية. مع إعادة الاعتبار للمدارس العمومية، وتشجيع التعليم الحر، في نطاق تكافؤ الفرص.

وترسيخا للحكامة الترابية، فإننا مصممون على توحيد اللاتمركز والجهوية مع وجوب تلازم الجهوية الناجعة، مع تفعيل نظام اللاتمركز الواسع والملموس في إصاراً أقطاب محددة، تفوض لها السلطات المركزية، الصلاحيات والموارد اللازمة، من خلال مقارنة جهوية مندمجة.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد، توجيهنا الراسخ، لإقامة جهوية متدرجة ومتطورة.

جهوية متضامنة تشمل كل مناطق المملكة، على أساس تقسيم جديد وصلاحيات موسعة. ضمن مسار مغربي-مغربي بإرادتنا الوهنية الخالصة، مراعاة لخصوصيات كل جهة، بما فيها أقاليمنا الجنوبية. تلحم الأقاليم العزيزة، التي خصصنا لها، دون سواها، مبادرات للحكم الذاتي، كحل توافقي ونهائي للخلاف بشأنها. والكل في نطاق السيادة والوحدة الوهنية والترابية.

ومن القضايا المصيرية، التي من الضروري استحضارها بقوة، وجوب تعزيز المكاسب المحققة في مجال التنمية القروية، باقتراح إستراتيجية للتنمية الفلاحية إستراتيجية صوححة، تعتمد سياسة زراعية جديدة، ومقاربة شمولية وتنموية مستدامة لإشكالية ندرة الماء، وعقلنة استعماله. كما



تقوم على اعتبار الجفاف ظاهرة شبه هيكلية، يتعين معالجتها بسياسات عمومية ناجعة. ولكي نجعل التنمية المستدامة لبلدنا تسيّر بخص متوازنة بين الحواضر والبادي، فإنه ينبغي، النهوض بالتنمية الحضرية، ضمن سياسات متناسقة للمدينة، من شأنها جعل حواضرنا مجالاً رحباً للعيش الكريم، وتجسيد القيم المغربية الأصيلة، في حسن الجوار والتضامن، والتمازج الاجتماعي.

ومن القضايا الأساسية، مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية مستقبلية ضماناً للأمن الطاقوي لبلدنا، وتنويع الموارد الطاقوية الوصلية بأخرى بديلة، وترشيد استعمالها.

شعبي العزيز، مثلما يبنينا مذهبنا في الحكم على تلائم الديمقراطية والتنمية، فإنه يقوم على تكامل سياستنا الداخلية والخارجية. بفضل تصورنا المؤسسي والتنموي، المشهود بهما عالمياً، تعززت مكانة المغرب وإشعاعه الخارجي وفي هذا الصدد، نغرب عن ارتياحنا وإشادتنا بالخصوات الإيجابية، التي حققتها دبلوماسيةنا بقيادةتنا. وذلك بنهج أسلوب حديث فاعل ومتفاعل، وفي كسرية جمهورية ودولية صعبة، محملة بشتى المخاطر والتحديات والمناورات. ويعود الفضل في ذلك، لتعبئة كل القوى الحية للأمة، وتضافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية. ضمن خطة مقدامة، قائمة على التعريف بعدالة قضيتنا الوصلية، وبالمصالح العليا لبلدنا، وانخراطنا القوي في القضايا الدولية الكبرى.

ولتعزينا هذا التقدم، فإنه ينبغي للحكومة توفير كل الإمكانيات المادية، والكفاءات البشرية لدبلوماسيةنا، دعماً لحضورها، في مختلف أرجاء العالم، والمتديات والمؤسسات الدولية. ولتكون في مستوى التحديات الجمهورية والدولية.

وبفضل سياسته الخارجية الرصينة، فقد أصبح المغرب شريكاً فاعلاً في الأجنحة الدولية، مساهماً في مقوماتها الأساسية. بما في ذلك الحفاظ على السلم والأمن ومحاربة الإرهاب. وتعزينا التعايش والتفاعل بين الحضارات والديانات، والالتزام بحقوق الإنسان والنهوض بأوضاع المرأة. وكذا تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، في إطار الحكامة الجيدة.

ولتجسيد الالتزام بهذه المقومات، فإن للمغرب أسبقيات جيو-سياسية محددة. فبروح التضامن، ما فتئنا نعمل على مساعدة ودعم شعوب قارتنا الإفريقية الشقيقة، وخاصة في بلدان الساحل وجنوب الصحراء، والإسهام في تحقيق أمنها واستقرارها وتنميتها البشرية، والحفاظ على سيادتها ووحدتها



الوحدانية والترايبية، والتصري للمعضلات التي تعانيتها. فضلا عن دعم التعاون بين بلدان الجنوب، والانخراط في المشروع الصومح للاتحاد المتوسطي.

وينفس الإرادة الصادقة، نعمل على توحيد وشائج الأخوة المتينة، والتعاون المشم، والتضامن الفعال، التي تجمعنا بالدول العربية الشقيقة. ولا سيما في المجال الاقتصادي، باعتبارها أساس العمل العربي المشترك كما نؤكد دعمنا للقضايا العادلة لأمتنا. وفي صليعتها حق الشعب الفلسيني الشقيق، في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. دولة مبنية على سيادة القانون وحكم المؤسسات، بالقيادة الشرعية لأخينا فخامة الرئيس محمود عباس الذي ندعم جهوده الصادقة من أجل تحقيق المصالحة، وصون وحدة الشعب الفلسيني، في التزام بالشرعية الوحدانية والدولية، ومبادرة السلام العربية والأوافق المبرمة بين الأصراف المعنية. كما نساند كل المبادرات العادلة لاستتباب الأمن والاستقرار، بكل من العراق ولبنان والسودان والصومال، في نطاق احترام سيادتها وحوزتها. وعلى هذا الأساس، يشكل بناء الاتحاد المغاربي، توجهاً راسخاً في سياستنا الخارجية، ونقطة تقاضم لأولوياتها.

شعبي العزيز، إذا كان من مينة، يمكن أن ينعت بها المغرب في المرحلة الراهنة، فهي وصف مجلس الأمن الدولي، ومن خلاله المجتمع العالمي قاضية، لمبادراتنا للتفاوض بشأن الحكم الذاتي، بالجدية والمصادقية. وإننا لنعتبر أن هذا الاعتراف الدولي، ينطبق على كل الإصلاحات العميقة، التي أنجزناها جميعاً، والتحويلات التي نقودها بمعيتك، بكل حزم وعزم.

بيد أن هذه الجدية والمصادقية، بقدر ما هي تشريف لنا، فإنها مسؤولية وتكليف، ومعداة لمضاعفة الجهود، والتعبئة الشاملة من أجل الحفاظ على هذا الرصيد الثمين.

ذلكم الرصيد الذي بنيناه بالثقة في قدراتنا الذاتية، وتقدير العالم لصواب اختياراتنا، وصدق التزامنا. وسأكل - كما عهدتني - شعبي الأبى، الملك- المواصن. وفي صليعة المناضلين، ميدانياً، في كل أرجاء الوصن وخارجة، حريصاً على ترسيخ الوحدة والديمقراطية، والتنمية والتقدم، والتضامن والتفاعل القوي، مع العالم الخارجي وتحولاته، في حفاظ على الهوية المغربية الأصيلة. غايتنا المثلى تحقيق المواصنة الكريمة، لكل مغربي ومغربية، داخل الوصن أو في ديار المهجن سبيلنا في ذلك، إيمان عميق، وعزم وثيق ونضال وصمود لا هواده فيهما.



واقدم مسؤول لا يعرف التهور، وإرادة لا يشوبها الفتور، وأمل وازن لا يخالفه الغرور، سلاحنا القوي هو الالتحام الدائم بين العرش والشعب، الذي مكنتنا على الدوام من تفضي كل مصاعب الصريق.

مستلهمين باستمرار روح التضحية والتفاني في خدمة الوطن، التي جسدها محرر الأمة، جدنا المقدم جلاله الملك محمد الخامس وباني الدولة الحديثة، والذنا المنعم جلاله الملك الحسن الثاني، نور الله ضريحهما. مستحضرين بكامل التقدير تضحيات رفاقهم في الوصية الحقة، ومنوهين بالمنخرطين بقيادتنا لاستكمال بناء مغرب المواطنة الملتزمة، بتوفيق من الله وعوده.

"ربنا آتانا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.